المحاضرة:11

الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية الليبية 1952:

1- ليبيا في المؤتمرات الدولية:

تربعت أمريكا على عرش السيادة الدولية، وأصبحت تحرك الأحداث يشكل كبير في أقطار شمال إفريقيا بعد الحرب العالمية، وقد دخل معها التنافس المحموم الاتحاد السوفياتي فيما اصطلح عليه بالحرب الباردة، لذلك عرضت القضية الليبية عدة مرات للنقاش حولها، ولكل طرف أوروبي كانت له وجهة نظر معينة يهدف من ورائها الحفاظ على مصالحه في المنطقة.

عرفت القضية الليبية لأول مرة مؤتمر بوتسدام (2-17 أوت 1945) الذي عقد بين بريطانيا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية, وفي هذا المؤتمر طالب الاتحاد السوفياتي توزيع المستعمرات على الدول المنتصرة، فتخضع كل منها للوصاية من احدى الدول الأوروبية، وقد كان أمام المؤتمر مسائل هامة أكثر من ليبيا، فأحيل موضوع المستعمرات عموما إلى مجلس وزراء الدول الأربعة الكبرى الذي تقرر عقده في سبتمبر 1945م بلندن.

جدد مولوتوف (الاتحاد السوفياتي) في هذا المؤتمر مطالبته بالوصاية على ليبيا قائلا بأن بلاده بحاجة إلى منفذ على البحر الأبيض المتوسط، ووعد بأن الاتحاد السوفياتي لن يفرض على ليبيا نظاما سياسيا معينا، وستراعى رغبات السكان لتقرير مصيرهم حسب النظم الديمقراطية، وقد أثارت هذه المطالب اعتراضا لدى بريطانيا وفرنسا اللذان كان ذلك بمثابة تهديد لمصالحهما في المنطقة.

أُجل الموضوع مرة أخرى إلى مجلس وزراء الدول الكبرى والذي عقد في باريس بقصر لكسمبورغ خريف 1946 وفي هذه المرة عدل الاتحاد السوفياتي عن موقفه، وتعارضت الدول بشأن ليبيا خاصة أمريكا التي رأت وضع ليبيا تحت الوصاية الجماعية بما فيها إيطاليا، ثم تغير الموقف الأمريكي وأصبح يرى ضرورة ايفاد لجنة مراقبة دولية إلى ليبيا لاستطلاع الوضع هناك، أما فرنسا فطالبت بتعديل حدودها مع تونس ورأت أن ترجع وصاية ليبيا إلى إيطاليا حفاظا على التوازن الدولي في البحر الأبيض المتوسط، كما

اشترطت ضم فزان إليها مع تونس والجزائر، أما ايطاليا طالبت مستعمراتها من الولايات المتحدة الأمريكية، وقالت أمريكا بأخذ إيطاليا للمستعمرات التي تحصلت عليها قبل صعود الفاشية فقط لإعطائها منفذا للهجرة والنشاط بالبحر المتوسط، أما بريطانيا كانت ترى استقلال ليبيا بجزئيها برقة وطرابلس وضمهما في دولة واحدة واعتبرت أنها مقيدة بالتزامات الشرق الأوسط محاولة أن تحافظ على علاقاتها الطيبة مع السنوسيين، ولذلك تعارضت آراء الدول الكبرى حول القضية الليبية، فتقدم ميستر "بيفن" بمقترح يقضي بـ:

– معاهدة الصلح مع إيطاليا، وتتنازل فيه عن جميع ممتلكاتها الافريقية إلى أن يصدر قرار نهائي بشأنها سنة بعد ذلك، وتبقى خاضعة لنظام الحكم الحالي.

– تقرر الدول الأربع حلا نهائيا للممتلكات، وإذا لم تتفق توضع الوصاية للولايات المتحدة الأمريكية أو إيطاليا أو احدى الدول المنظمة إلى هيئة الأمم المتحدة.

– إذا لم يوجد حل توضع تحت قرار الجمعية العمومية التي تضع حلا نهائيا وتتعهد الدول الأربعة بقبول قرارات الجمعية، وقد وافق وزراء الخارجية على هذا.

في مؤتمر الصلح لتوقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا بباريس تولى ممثل غالي باشا الدفاع عن حق ليبيا في الاستقلال، حيث تقد الشعب الليبي إلى الجامعة العربية يطالب بـ: الاستقلال التام، ووحدة البلاد من حدود مصر الى حدود تونس، من البحر الأبيض المتوسط إلى السودان، وضرورة الانضمام إلى الجامعة العربية، كما تقدموا بهذه المطالب إلى مؤتمر وزراء الخارجية الأوروبيين والحكومة المحلية في طرابلس، لكن الإنجليز سعوا إلى أن يكون الاستقلال تحت وصايتهم.

أكدت الجامعة العربية على ضرورة استقلال ليبيا، وبينت رفضها لعرقلة سير الاستقلال ودواعي الأطماع وفي حال وضع الشعب الليبي تحت الوصاية، تكون احدى الدول العربية هي الوصية عليه، كما اتخذت الأمانة العامة على عاتقها مهمة توحيد الشعب الليبي، وتنسيق الجهود حيال قضية بلادهم بالاستقلال وتهيأت الرأي العام لاستقبال لجنة تحقيق دولية.

عارضت الولايات المتحدة الأمريكية في بادئ الأمر ارسال لجنة تحقيق لأن ذلك يتيح للإتحاد السوفياتي فرصة التدخل، لكن عينت في الأخير لجنة في أكتوبر 1947م، ووصلت إلى ليبيا في مارس 1948 وواصلت أشغالها إلى غاية ماي 1948م، فأجرت تحقيقاتها ودراساتها في كل مناطق ليبيا تقريبا، وخرجت بخلاصة في الأخير أن الشعب الليبي غير مستعد للحكم الذاتي، وأن غالبية السكان غير متعلمين، ودرجتهم من العقلية السياسية ليست عالية، وبعدها فشل مجلس وزراء الخارجية في حل قضية ليبيا وأحيلت إلى الجمعية العامة في 15 ديسمبر 1949، لكن الجمعية لم تستطع حل المشكل وأجلت مرة أخرى إلى نهاية 1949.

2- استقلال ليبيا:

إن إصرار الليبيين على استقلال ليبيا بالكامل والقضاء على الأمبريالية الغربية, ضمن للقضية الليبية مكاناً في جداول أعمال المؤتمرات التي عقدتها الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية كما نقل الليبيون قضيتهم إلى هيئة الأمم المتحدة وأدرجت في جدول أعمال الجمعية العامة في سبتمبر 1948م, ولم تناقش حتى أفريل من عام 1949م.

وقد ازداد الوضع الدولي تعقيداً في تلك الفترة بسبب المحاولات المشدّدة للدول الأمبريالية في تدعيم حلف الشمال الأطلسي (الناتو), وكانت إيطاليا بعد انضمامها للحلف تأمل بأن تتنازل كل من فرنسا وانجلترا عن مصالحهما وأن تقدم لها الولايات المتحدة الأمريكية الدعم المباشر, بيد أن فرنسا وانجلترا لم تكونا مستعدتين إطلاقاً للتحول أو التخلي عن مواقعها الاحتلالية لاسيما في ليبيا.

وفي هذه الأثناء وعندما وصلت القضية إلى الأمم المتحدة حاولت بريطانيا باتفاقها مع إيطاليا وفرنسا، طرح مشروع جديد سمي بمشروع "**بيفن- سيفورزا**" الخاص بليبيا في 10 ماي 1949م وسمي المشروع بإسم وزيري خارجية كل من المملكة المتحدة وإيطاليا, وكان مشروعهما ينطوي أساساً على تقسيم ليبيا إلى مناطق نفوذ وأن توضع أقاليمها الثلاث خلال هذه الفترة تحت وصاية دولية بفرض وصاية إيطالية على طرابلس الغرب والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان بشرط ألا يكون هناك إعتراض على ضم هذه الأقاليم في ليبيا المتحدة في المستقبل عن طريق العمل على تنسيق

السياسة بين الإدارات الثلاث حتى لا ينشأ ما قد يعرقل استقلال ليبيا, أو يؤثر على وحدتها, كما تقرر منح ليبيا الإستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على هذا القرار شريطة أن تُقر الجمعية العامة صلاحية هذا الإجراء.

وعقب الإعلان عن المشروع قامت المظاهرات في طرابلس, وأعلن العصيان المدني, ورفعت شعارات بسقوط بريطانيا وإيطاليا مطالبة محمد إدريس السنوسي بإعلان استقلال ليبيا الموحدة, كما قامت المظاهرات في بنغازي ودرنة.

وفي 10 ماي 1949م فشل المشروع برمته ولم يُكتب له النجاح بسبب ما احتواه من شروط؛ فما كان على إيطاليا حينها سوى أن تؤيد علناً استقلال ليبيا على أمل أن تحظى بتأييد الدول العربية والآسيوية لوصايتها على أريتيريا والصومال, في الوقت الذي بدأ فيه السوفيات يطالبون بالإستقلال الفوري لليبيا وتصفية كل القواعد الأجنبية منها خاصة البريطانية والأمريكية والفرنسية, وجاء موقفه هذا بعد رفضه للمقترح الأمريكي بأن تمنح ليبيا الاستقلال بعد خمس سنوات من وصاية الأمم المتحدة, على أن تُدار من مجلس الوصاية, بمعاونة لجنة استشارية مكونة من تسعة أعضاء أي فرض وصاية دولية جماعية على ليبيا.

رغم أنّ مشروع **"بيفن – سيفورزا"** آل إلى السقوط, إلا أنّه أبرز بشكل واضح وجليّ أمام الليبيين وزعمائهم المطامع الاستعمارية, ولاسيما لإيطاليا وفرنسا في بلادهم, الأمر الذي زاد من حدّة الغليان السياسي في ليبيا.

شعرت الإدارة البريطانية في برقة بحرجٍ شديد أمام هذه التطورات, وأمام صيحات البرقاويين المنادين بتسليم السلطة في إقليمهم, لجأت إلى حل يتماشى ومطامعها بعيدة المدى, عن طريق الاتفاق مع إدريس السنوسي على تسليمه السلطة الداخلية في برقة, على أن تبقى أمور الدفاع والخارجية والأمن في الأزمات من صلاحيات بريطانيا. وفي الفاتح من جوان 1949م انعقد المؤتمر الوطني البرقاوي في قصر **"المنار"** ببنغازي وفيه اعترفت بريطانيا باستقلال برقة وبإدريس السنوسي رئيساً لحكومتها, وأصدرت بريطانيا على إثر ذلك بيان إعلان نقل السلطات في 16 سبتمبر 1949م, والذي يُخول

إدريس حق وضع الدستور وتحديد السلطات التي تحتفظ بها بريطانيا, فتولى إدريس السنوسي كل ما يتعلق بالشؤون الداخلية. وقد قوبل هذا القرار بالرفض من طرف غالب التيارات الوطنية خاصة الطرابلسية منها، وبالوقوف المستميت لأبناء الحركة الوطنية

لقد قوبل هذا القرار بالرفض من طرف غالب التيارات الوطنية خاصة الطرابلسية منها، وبالوقوف المستميت لأبناء الحركة الوطنية، وولد هذا الإجراء استياء في أواسط بعض الشباب الليبيين لاسيما جيل الشباب في جمعية عمر المختار إستاء من هذا الإجراء الذي يفرض الوحدة ورأوا في مدعاة لتجزئة ليبيا ومحاولة بريطانية ماكرةٌ قامة دولة منفصلة في برقة على حساب إستقلال ليبيا, مع العلم أن البريطانيين يؤيدون هذا الإجراء.

إلا أنه وبالرغم من إنقسام الليبيين السياسي بسبب مصالحهم الإقليمية المتباينة فإنهم اتخذوا موقفاً موحداً من مستقبل بلادهم؛ لقد كان هناك من يؤيد قيام ليبيا الموحدة التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالجامعة العربية وكان هؤلاء يمثلون الغالبية الساحقة من سكان طرابلس الغرب وأعضاء جمعية عمر المختار الوطنية في برقة, وراح هؤلاء يطالبون بسياسة من شأنها تحقيق الوحدة بين الأقاليم الثلاث: طرابلس الغرب وبرقة وفزان.

وفي 21 نوفمبر من عام 1949م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضي باستقلال ليبيا في غضون عام, على أن لا يتجاوز موعد الإستقلال يوم الفاتح من جانفي عام 1952م على أن تكون المرحلة (1949-1952) مرحلة انتقالية تساعد فيها هيئة الأمم المتحدة الليبيين على وضع دستور لهم، وتجهيز ما تتطلبه الدولة الحديثة من نظم إدارية متطورة تتماشى مع الحاضر.

وتنفيذاً لقرار الأمم المتحدة قررت الجمعية العامة تعيين أدريان بلت (Adrian Pelt) في 10 ديسمبر 1949م مندوباً للأمم المتحدة للعمل على حصول ليبيا على استقلالها, كما عينت الجمعية العامة حينها المجلس الاستشاري الخاص بالشؤون الليبية والذي يتكون من مجموعة من عشرة أعضاء وهو ما بات يعرف "بمجلس العشرة" والمتكون من ست دول: مصر, فرنسا, بريطانيا, باكستان, إيطاليا,

والولايات. م. أ, وأربعة أعضاء آخرين من ليبيا وهم: مصطفى ميزران عن طرابلس, علي أسعد الجربي عن برقة, أحمد بن الحاج السنوسي صوفو عن فزان, جياكومو ماركينو الإيطالي عن الأقليات.

منذ منتصف أفريل أخذ المندوب يبحث مع المجلس الاستشاري قضية تشكيل اللجنة التحضيرية التي تختار بدورها الجمعية الوطنية التي ستقوم بوضع الدستور, وقد توصل الأعضاء في 24 جوان 1950 إلى اتفاق لاختيار اللجنة التحضيرية والمكونة من 21 عضواً والتي تعرف بـ **"لجنة الواحد والعشرين"** وكان أعضاؤها يمثلون الأقاليم الثلاثة بالتساوي, ومن أبرزهم بشير السعداوي, وقد تمّ انتخاب مفتي طرابلس الشيخ أبو الأسعاد العالم رئيساً لها في 25 نوفمبر 1950م, وتقرر استعجال مناقشة أهم مشكلات الاستقلال.

قامت الجمعية في 04 ديسمبر 1950م بتعيين لجنة سُميت "لجنة الدستور" مكوّنة من 18 عضواً, أناطت بها مهمة إعداد مشروع الدستور, ورغبة من هذه الأخيرة في التسريع بعملها قامت بتأليف لجنة فرعية مكونة من ستة أعضاء (إثنان عن كل ولاية) عرفت باسم "جماعة العمل" لإعداد أجزاء مختلفة من الدستور وتقديمها إلى اللجنة أوّلا بأوّل, وعقدت لجنة الدستور أوّل اجتماع لها في 06 جانفي 1951م, ليتمّ وضع الدستور وإقراره نهائياً في 07 أكتوبر 1951م.

وقد بايعت الجمعية الوطنية التأسيسية الأمير محمد إدريس السنوسي ملكاً دستورياً للمحكمة الليبية المتحدة في 17 ديسمبر 1950م في بنغازي بقصر المنار. وفي يوم 24 ديسمبر 1951م احتفل بتسليم السلطة إلى حكومة ليبيا وأعلن الملك محمد إدريس السنوسي استقلال ليبيا, وأصبح الدستور مُعداً للتنفيذ وتولت الحكومة المؤقتة البلاد وأصبح لها صلاحيات كاملة, وتقدم الملك إدريس السنوسي بطلب انضمام ليبيا إلى الأمم المتحدة واليونيسكو وغيرها من المنظمات الدولية.

قدمت الحكومة الإتحادية الليبية المؤقتة إستقالتها, ليتولى محمود المنتصر إعادة تأليف الوزارة في 29 مارس 1951م, كما عين الملك ولاة للأقاليم الثلاثة, التي أصبحت تسمى "ولايات" وأصبح رؤساء المصالح يُسمون "نظاراً". وفي يوم إعلان الاستقلال اعترفت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية, انجلترا وفرنسا بمملكة ليبيا وفي 01 جانفي 1952م, وجهت برقية وزير خارجية الإتحاد

السوفياتي إلى طرابلس وكانت تحمل التمنيات بالنجاح والازدهار لشعب ليبيا. وفي 19 فيفري 1952م أُجريت الانتخابات العامة في ليبيا لانتخاب 55 عضواً لمجلس النواب, وكان افتتاح البرلمان الليبي الأول- بمجلس نوابه, ومجلس شيوخه في 25 مارس 1952م في بنغازي.

والجدير بالملاحظة أن كل دولة من الدول الكبرى حاولت في وقت أو بآخر تقويض المحاولات الرامية إلى تحقيق استقلال ليبيا لكن بالرغم ما قام به أعداء ليبيا بالداخل والخارج من مناورات تقرر تنفيذ قرار الأمم المتحدة ومنح ليبيا إستقلالها.

وهكذا تشكلت المملكة الليبية المتحدة بنظام فيدرالي, متكونة من ثلاثة أقاليم: طرابلس الغرب, برقة, فزان, يرتبطون بالتاج السنوسي, الذي إهتم بالدين والعلم والأخلاق حيث أن الملك إدريس كان يرى أن الحياة السعيدة لا تقوم إلا هذه المبادئ الثلاثة, وبفضل هذه السياسة المستمدة من العقيدة الإسلامية والرامية إلى النهوض بالأمة الليبية وحكمه لها بالعدل أكسبه محبة شعبه له.

قام الملك إدريس السنوسي وبضغط من شركات النفط الغربية وعملائها المحليين بتعديل دستور ليبيا في 27 أفريل 1963م عن طريق إلغاء النظام الإتحادي (الفيدرالي) ليحل محله النظام الوحدوي (المركزي), وقسمت الأقاليم الثلاثة إلى عشر وحدات إدارية, وألغيت المجالس التشريعية والتنفيذية للأقاليم, وبإلغاء النظام الفيدرالي وتأسيس دولة ليبيا المتحدة ذات النظام المركزي تحت إسم "المملكة الليبية" وعاصمتها مدينة البيضاء, تشكلت ستة حكومات مركزية خلال ستة سنوات من الحكم المركزي (1963-1969م).

إلا أن الوضع في ليبيا خلال السنوات القلائل الأخيرة من عهد الملك إدريس تميز بظاهرة التقلب السياسي والتأرجح الحكومي المتزايد نتيجة لفقدان السيطرة الحازمة من ناحية والضغوط الخارجية لاسيما البريطانية من ناحية أخرى, فالملك شخصياً تقدم في السن وتعب من مواجهة المشكلات المعقدة الناجمة عن الثراء الطائل الذي جدّ على البلاد إثر اكتشاف البترول, وحالة الغموض التي تكتنف مستقبل البلاد كانت عاملا أسهم في عدم الاستقرار السياسي وفي بروز الفكر القومي في تلك الفترة.

وقد كانت **منظمة الضباط الوحدويين الأحرار** التي تولدت في بداية الستينيات في الجيش الليبي هي القوة الوحيدة القادرة ضمن الجيش على الوقوف وبصورة ناجحة في وجه تجاوزات النظام الملكي. وهكذا قامت منظمة الضباط الوحدويين الأحرار, وبدعم من الجيش الليبي بحركة تغييرية "ثورة الفاتح سبتمبر 1969م" بزعامة العقيد معمر القذافي فأطاحت بالملكية, وأعلنت قيام الجمهورية العربية الليبية, وكان وصول الأحرار إلى السلطة مفاجأة ليس فقط بالنسبة للملك إدريس, بل وبالنسبة لاستخبارات الدول الغربية.

انتقلت السلطة كاملة في الجمهورية العربية الليبية إلى **"مجلس قيادة الثورة"** الذي كان يضم 12 عضواً برئاسة **معمر القذافي**, وهو الإسم الذي اتخذته **اللجنة المركزية لمنظمة الضباط الوحدويين الأحرار**, بعد الإطاحة بالنظام السابق. ومما لا شك فيه أن الشعب قد لعب دوراً كبيراً في دعم الثورة منذ أول قيامها. كما كانت هذه الثورة نهاية للمخططات العدوانية العسكرية والمصالح الإنجليزية– الأمريكية, وقد حالت دون التدخل السافر للدول الأمبريالية في الشؤون الداخلية لليبيا وألغيت بموجبه المعاهدات وانسحبت القوات العسكرية الأجنبية من ليبيا.

كان الانقلاب الحكومي في ليبيا يمثل في حقيقة الأمر ثورة وطنية تحررية وضعت حجر الأساس لمرحلة جديدة من تطور البلاد, حيث كانت رائدة تحولات جذرية في صميم الطبيعة الطبقية للسلطة أوجدت الظروف الملائمة للتحولات الاجتماعية– الاقتصادية وتطوير تكّون الحكم الوطني في ليبيا.

وفي الأخير يمكن القول أن الثورة في ليبيا قد تركت أثراً كبيراً على الوضع في منطقة الشمال الإفريقي والشرق الأوسط, فنتيجة لهذه الثورة قضي على النظام الملكي الذي كان واحداً من الأحلاف المعتمدة للأمبرياليين في العالم العربي وهكذا فإن الإحتكارية في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وعسكرية حلف الناتو قد هزمت هزيمة ملموسة في هذه المنطقة.